

Legislative Decree No. 34 of the year 2015 amending some of the provisions of the Central Bank and Financial Institutions Law No. (64) of the year 2006

مرسوم بقانون رقم (34) لسنة 2015 بتعديل بعض أحكام قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية الصادر بالقانون رقم (64) لسنة 2006

We, Hamad Bin Isa Al Khalifa, King of the Kingdom of Bahrain,

نحن حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين.

In accordance with the constitution, and in particular Article (38) thereof,

بعد الاطلاع على الدستور، وعلى الأخص المادة (38) منه،

And The Central Bank of Bahrain and Financial Institutions Law No. (64) of 2006,

وعلى قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية الصادر بالقانون رقم (64) لسنة 2006،

And based on the presentation of the Prime Minister,

وبناءً على عرض رئيس مجلس الوزراء،

And upon the approval of the Cabinet of Ministers,

وبعد موافقة مجلس الوزراء،

decided the following

رسمنا بالقانون الآتي

ARTICLE ONE

المادة الأولى

The definition of "Financial Sector Support Institutions" mentioned in Article (1), Article (116), the forefront of Article (117) and Article (129) of the Central Bank of Bahrain and Financial Institutions Law No. (64) of 2006, shall be replaced with the following:

يُستبدل بتعريف "المؤسسات المساندة للقطاع المالي" الوارد في المادة (1) وبالمادة (116) وبصدر المادة (117) وبالمادة (129) من قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية الصادر بالقانون رقم (64) لسنة 2006، النصوص الآتية:

Article (1):

مادة (1):

"Financial Sector Support Institutions": the institutions licensed to operate clearance houses and, settlement of payments, cheques and securities, provide Credit Information services, and any other ancillary services that are related to the financial services industry.

المؤسسات المساندة للقطاع المالي: الجهات المرخص لها بإدارة غرف المقاصة، وتسوية المدفوعات والشيكات والأوراق المالية، وتقديم خدمات معلومات الائتمان، وأية خدمات مساندة أخرى ذات صلة بصناعة الخدمات المالية.

Article (116):

مادة (116):

Definition of Confidential Information

المقصود بالمعلومات السرية

For the purpose of this Law, "Confidential Information" means:

يُقصد بالمعلومات السرية، في تطبيق أحكام هذا القانون، ما يلي:

(1) Any data or information that relates to any of the Licensees' Customers.

(1) البيانات والمعلومات الخاصة بأي من عملاء المرخص له.

(2) The Credit Information referred to in item (1) of paragraph (b) of Article (68 bis) of this Law.

(2) المعلومات الائتمانية المنصوص عليها في البند (1) من الفقرة (ب) من المادة (68 مكرراً) من هذا القانون.

(3) The Credit Reports stated in item (4) of paragraph (b) of Article (68 bis) of this Law.

(3) تقارير الائتمان المنصوص عليها في البند (4) من الفقرة (ب) من المادة (68 مكرراً) من هذا القانون.

Article (117):

Restriction on Disclosure of Confidential Information

Confidential Information must not be disclosed by any of the Licensees or the Members of the Credit Information Centers (CICs) referred to in item (2) of paragraph (b) of Article (68 bis) of this Law unless such disclosure is done:

مادة (117):

حظر إفشاء المعلومات السرية

يحظر على المرخص لهم وسائر أعضاء مراكز المعلومات الائتمانية المشار إليهم في البند (2) من الفقرة (ب) من المادة (68 مكرراً) من هذا القانون، إفشاء أية معلومات سرية إلا إذا كان ذلك:

Article (129):

Imposing Administrative Fines

Without prejudice to any criminal or civil liability, the CBB may levy upon the Licensee or any of the Persons referred to in paragraph (b) of Article (68 bis 1) of this Law an administrative fine not exceeding one hundred thousand (100,000) Bahraini Dinars in case of breaches of any of the provisions of this Law or the regulations, resolutions or directives issued under the Law or if the Licensee breaches the terms and conditions of the license. The fine shall be multiplied by the number of violations.

مادة (129):

فرض غرامة إدارية

مع عدم الإخلال بالمسؤولية الجنائية أو المدنية، يجوز للمصرف أن يفرض على المرخص له أو أي من الأشخاص المشار إليهم في الفقرة (ب) من المادة (68 مكرراً 1) من هذا القانون، غرامة إدارية لا تزيد على مائة ألف دينار بحريني، وذلك في حال مخالفته أي من أحكام هذا القانون أو اللوائح أو القرارات أو التوجيهات الصادرة تنفيذاً له أو مخالفة المرخص له لشروط الترخيص، وتتعدد الغرامة بتعدد المخالفات.

ARTICLE TWO

المادة الثانية

A new chapter (Chapter 7: "Credit Information Centers -CICs") is added to Part (2) of the Central Bank of Bahrain and Financial Institutions Law No. (64) of 2006, which includes the following Articles:

يُضاف إلى الباب الثاني من قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية الصادر بالقانون رقم (64) لسنة 2006 فصل جديد هو الفصل السابع بعنوان (مراكز المعلومات الائتمانية) ويشمل المواد الآتية:

Article (68 bis):

Establishment of CICs:

a) Financial institutions called "Credit Information Centers- CICs" may be established in the form of Financial Sector Support Institutions that, pursuant to a license issued by the CBB, receive, store, analyze and classify the Credit Information of Customers and issue Credit Reports based on the above and provide the Members of the CICs with such reports based upon their request in accordance with the provision of this Law. The CBB shall set out the rules, controls and conditions regulating the CICs and their provision of services.

مادة (68 مكرراً):

إنشاء مراكز المعلومات الائتمانية

أ) يجوز إنشاء مؤسسات مالية تُسمى "مراكز المعلومات الائتمانية"، في شكل مؤسسات مساندة للقطاع المالي، تتولى -بناءً على ترخيص يصدر لها من المصرف- تلقي المعلومات الائتمانية عن العملاء وحفظها وتحليلها وتصنيفها وإعداد تقارير الائتمان بناءً عليها وتزويد أعضاء مراكز المعلومات الائتمانية بها كلما طلبت ذلك، وذلك كله وفقاً لأحكام هذا القانون، ويحدد المصرف قواعد وضوابط وشروط تنظيم عمل مراكز المعلومات الائتمانية وتقديم خدماتها.

b) For the purposes of this part:

(ب) في تطبيق أحكام هذا الباب:

1) Credit Information means any information and data related to the Customer's financial obligations. This shall include any information and data related to all of the Customer's debts (liabilities), credit facilities, sale on credit

1) يُقصد بالمعلومات الائتمانية، المعلومات والبيانات المتعلقة بالالتزامات المالية للعميل. ويشمل ذلك المعلومات والبيانات المتعلقة بجميع أنواع مديونيات العميل والتسهيلات الائتمانية الممنوحة له والبيوع بالأجل المبرمة معه والبيع بالتقسيط، وأية مطالبات أخرى مستحقة على

- arrangements, sale by instalments, and any other claims due from the Customer, along with their due dates, terms & conditions, and guarantees related to such claims, repayment, and the extent of the Customers' commitments as well as the data and information related to government claims against the Customer in the form of fees, instalments and fines, and any other claims due for such government bodies ("Credit Information").
- 2) The government bodies, Licensees and the Persons referred to in Article (68 bis 1) of this Law shall be referred to as "Members of CICs (the Members)".
- 3) "Customer" means any of the Members' Customers whom the CICs hold Credit Information relating to ("Customer").
- 4) Credit Report means any report issued by any of the CICs based upon a request by a Customer or any of the Members and which includes Credit Information indicating the credit worthiness of the Customer.
- العميل، وتواريخ استحقاقها والأحكام والشروط والضمانات المتعلقة بها وآلية تسديدها ومدى التزامه بها، وكذلك المعلومات والبيانات المتعلقة بمستحقات الجهات الحكومية على العميل من رسوم وأقساط وغرامات، وأية مطالبات أخرى مستحقة عليه لهذه الجهات.
- (2) يُطلق على الجهات الحكومية والمرخص لهم والأشخاص المشار إليهم في المادة (68 مكرراً 1) من هذا القانون تسمية "أعضاء مراكز المعلومات الائتمانية".
- (3) يُقصد بالعميل أي من عملاء أعضاء مراكز المعلومات الائتمانية الذين تحتفظ هذه المراكز بمعلومات ائتمانية متعلقة بهم.
- (4) يُقصد بتقرير الائتمان أي تقرير يتضمن معلومات ائتمانية تدلل على القدرة الائتمانية للعميل، ويصدره أي من مراكز المعلومات الائتمانية بناءً على طلب من العميل أو من أي من أعضاء مراكز المعلومات الائتمانية.

Article (68 bis 1):

The provision of Credit Information to the CICs

مادة (68 مكرراً 1):

تزويد المعلومات الائتمانية لمراكز المعلومات الائتمانية

- a) In accordance with the provisions of this Law, the CBB shall specify the Licensees that must provide the CICs with the Credit Information held by them.
- b) The CBB may issue a resolution requiring any Person to provide the CICs with the Credit Information it holds relating to its commercial transactions with its Customers, in coordination with the concerned regulatory body of such Person.
- c) The Cabinet of Ministers shall issue a resolution specifying the government bodies that must provide CICs with the Credit Information they hold in relation to their dealings with their Customers. Government bodies mean the ministries, public sector entities, boards and agencies that are established pursuant to a Law or decree. The resolution issued by the Cabinet of Ministers shall stipulate the controls and methods of providing the CICs with Credit
- أ) يحدد المصرف، وفقاً لأحكام هذا القانون، المرخص لهم الذين يتوجب عليهم تزويد مراكز المعلومات الائتمانية بما لديهم من معلومات ائتمانية.
- ب) للمصرف أن يصدر قراراً بالزام أي شخص بتزويد مراكز المعلومات الائتمانية بما لديه من معلومات ائتمانية خاصة بمعاملاته التجارية مع عملائه، وذلك بعد التنسيق مع الجهة الرقابية المعنية بذلك الشخص.
- ج) يصدر مجلس الوزراء قراراً بتحديد الجهات الحكومية التي يجب عليها تزويد مراكز المعلومات الائتمانية بما لديها من معلومات ائتمانية خاصة بمعاملاتها مع عملائها، ويُقصد بالجهات الحكومية الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة والمجالس والأجهزة التي تنشأ بموجب قانون أو مرسوم. ويضع قرار مجلس الوزراء ضوابط وأساليب تزويد مراكز المعلومات الائتمانية بما لدى الجهات الحكومية من معلومات ائتمانية، وآليات مراقبة مدى التزام تلك الجهات بأحكام هذا القانون، وآليات رصد

Information held by those government bodies, the mechanisms of monitoring the compliance of such bodies with the provisions of this Law, and the mechanisms of detecting any violations committed by such bodies and the measures that must be taken in connection with such violations and avoiding their recurrence.

المخالفات التي ترتكبها، والإجراءات التي يجب إتباعها بشأن هذه المخالفات وتلافي تكرارها.

d) The CIC shall enter into an agreement with each Member to set out the terms and conditions of the CIC's receipt of Credit Information from the Member and the provision of Credit Reports by the CIC to the Member.

د) يبرم مركز المعلومات الائتمانية مع عضو مركز المعلومات الائتمانية اتفاقاً يحدد بموجبه شروط وأحكام تلقي المركز للمعلومات الائتمانية من قبل العضو وتزويد العضو من قبل المركز بتقارير الائتمان.

e) CICs may exchange Credit Information with any other CIC, or its equivalent, operating outside the kingdom of Bahrain subject to a prior approval from the CBB. The receipt of Credit Information from CICs operating outside the kingdom of Bahrain, as well as the provision of information to such CICs, shall be in accordance with the conditions and controls stipulated by the CBB.

و) يجوز لمراكز المعلومات الائتمانية تبادل المعلومات الائتمانية مع أي من مراكز المعلومات الائتمانية - أو من في حكمها - العاملة خارج مملكة البحرين، وذلك بعد حصولها على موافقة مسبقة من المصرف، ويكون تلقي المعلومات الائتمانية من مراكز المعلومات الائتمانية العاملة خارج المملكة وتزويدها بالمعلومات الائتمانية وفقاً للشروط والضوابط التي يحددها المصرف.

Article (68 bis 2):

Restrictions on purposes of use of Credit Information:

a) The Credit Information and the Credit Report shall not be used by the Members except for the purpose of assessing the Customer's Credit worthiness with the aim of making a decision on granting, renewing, rescheduling or restructuring credit to such Customer, or to assess the credit worthiness of the Customer in other cases that involve selling of goods or provision of services to any Person on a deferred payment basis.

مادة (68 مكرراً 2): **القيود على أغراض استخدام المعلومات الائتمانية**

أ) لا يجوز استخدام المعلومات الائتمانية أو تقرير الائتمان من قبل أعضاء مراكز المعلومات الائتمانية إلا لغرض تقييم الحالة الائتمانية للعميل بهدف اتخاذ قرار منح الائتمان أو تجديده أو إعادة جدولته أو إعادة هيكلته، ولغرض تقييم الحالة الائتمانية للعميل في الأحوال الأخرى التي يتم بموجبها بيع السلع أو تقديم الخدمات لأي شخص مقابل تعهد بالدفع اللاحق.

b) The use of Credit Information for statistical and research purposes in a manner not revealing the personal identity of the information's owner shall not be deemed a breach of the provision in paragraph (1) of this Article.

ب) لا يعد إخلالاً بأحكام الفقرة الأولى من هذه المادة استخدام المعلومات الائتمانية لأغراض الإحصاءات والدراسات على نحو لا يدل على شخصية أصحاب هذه المعلومات.

Article (68 bis 3):

Customers' Rights

a) The Customer may obtain from the CIC a Credit Report once every 12 months period free of

مادة (68 مكرراً 3): **حقوق العملاء**

أ) يجوز للعميل الحصول من مركز المعلومات الائتمانية على تقرير الائتمان الخاص به دون مقابل، وذلك لمرة واحدة كل اثني عشر شهراً، كما يجوز

- charge. However, the Customer may request any additional Credit Report upon paying certain fees to be determined by the CIC.
- b) The Customer may request the concerned Member to add any additional information related to his credit worthiness of such Customer provided that the Customer submits an evidence of the accuracy of such information.
- c) The Customer may submit to the CIC any complaint or objection with regard to the accuracy or incompleteness of the information contained in the Credit Report. In such a case, the CICs' role is limited to following up the matter with the concerned Member, and communicating to the Customer any responses received in this regard. If the Customer provides an evidence of the existence of an error or incompleteness in the information contained in the Report, the concerned Member shall correct the error and notify the CIC accordingly. The above shall be in accordance with the system stipulated in Article (68 bis 4) of this Law.
- له طلب أي تقرير ائتمان إضافي مقابل رسوم يحددها المركز.
- ب) يجوز للعميل أن يطلب من عضو مركز المعلومات الائتمانية المعني إدراج أية معلومات إضافية متعلقة بحالته الائتمانية، شريطة تقديم ما يثبت صحة تلك المعلومات.
- ج) يحق للعميل أن يتقدم إلى مركز المعلومات الائتمانية بأية شكوى أو اعتراض فيما يتعلق بصحة أو قصور المعلومات الواردة في تقرير الائتمان الخاص به. وفي هذه الحالة، يقتصر دور المركز على متابعة الأمر مع عضو مركز المعلومات الائتمانية المعني، وإبلاغ العميل بأية ردود بهذا الخصوص. وإذا قدم العميل ما يثبت الخطأ أو القصور في المعلومات الواردة في التقرير، فعلى العضو المعني تصحيح الخطأ وإشعار المركز بذلك، وذلك وفق الآلية المحددة في النظام المذكور في المادة (68 مكرراً 4) من هذا القانون.

Article (68 bis 4):

The system for the protection of Customers' and Members' rights

1. The CIC shall develop a system to promote the Customers' awareness of its activities and their rights to receive complaints and objections submitted by Customers or Members regarding the Credit Information and the Credit Reports issued by the CIC, and to follow up on such complaints and objections with the concerned Member and shall provide the Customer with the outcome. The system shall also include the procedures for submitting and following up such complaints and objections. The CIC shall commit to providing any Person, upon his request, any clarifications in relation to such procedures free of charge.
2. The system mentioned in paragraph (1) of this Article must be approved by the CBB prior to coming into force. The CIC must make an announcement regarding the system using the means specified by the CBB.

مادة (68 مكرراً 4): نظام حماية حقوق العملاء والأعضاء

أ) على مركز المعلومات الائتمانية وضع نظام لتوعية العملاء بنشاطه وبحقوقهم، ولتلقى شكاوى واعتراضات العملاء وأعضاء مراكز المعلومات الائتمانية بشأن ما لديه من معلومات ائتمانية وما يصدره من تقارير ائتمان، ومتابعة تلك الشكاوى والاعتراضات مع العضو المعني وإخطار العميل بما تم الانتهاء إليه بشأنها، ويجب أن يشمل النظام على إجراءات تقديم الشكاوى والاعتراضات ومتابعتها، ويلتزم المركز بأن يقدم لأي شخص عند طلبه أية إيضاحات لتلك الإجراءات دون مقابل.

ب) تجب موافقة المصرف على النظام المذكور في الفقرة الأولى من هذه المادة قبل العمل به، ويجب على مركز المعلومات الائتمانية المعني الإعلان عن ذلك النظام بالوسائل التي يحددها المصرف.

ARTICLE THREE

المادة الثالثة

The Prime Minister and the Ministers, each in his respective capacity, shall implement this Law, which shall come into effect on the day following the date of its publication in the Official Gazette.

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

King of the Kingdom of Bahrain
Hamad Bin Isa Al Khalifa

ملك مملكة البحرين
حمد بن عيسى آل خليفة

Prime Minister
Khalifa Bin Salman Al Khalifa

رئيس مجلس الوزراء
خليفة بن سلمان آل خليفة

Issued at Rifa'a Palace:
On 23rd Dhul Hijjah 1436 Hijri
Corresponding to 7th October 2015

صدر في قصر الرفاع:
بتاريخ: 23 ذي الحجة 1436 هـ
الموافق: 7 أكتوبر 2015 م